



الدرس النحوي في كتاب (حواش على توضيح الألفية) لناصر الدين اللقاني ت (958هـ)

الباحث: باقر جمعة احمد مكرم

المشرف: جنان منصور كاظم

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية / فرع اللغة

فرع اللغة / نحو

اللغة العربية

المستخلص باللغة العربية:

1- أخذ ناصر الدين اللقاني (ت 958 هـ) في حاشيته على عاتقه تحقيق وتدقيق ما قاله ابن هشام (ت 761 هـ)، فنجده تارة يوافق وتارة أخرى يعارض ابن هشام وإذا لم يكن كذلك فيقف موقف الموضح أو المستدرك .

السماع

2- وافق اللقاني ابن هشام في كثير من المسائل إذ كان يورد على عبارة ابن هشام ما يرد أو يشكل عليها ، فتارة يجيب عنه ليبين صحة قول ابن هشام ، أي كان موافقا لقوله ، وكان ذلك في عشرة مسائل نحوية وافق اللقاني فيها ابن هشام .

ناصر الدين اللقاني

الشاهد القرآني

الشاهد الشعري

3- وقف اللقاني موقف الموضح والشارح لعبارات ابن هشام في أغلب تعليقاته ، فكان مهتما كثيرا في صياغة العبارة ودلالة اللفظ لدى ابن هشام ، وكان مؤيدا وموضحا في الوقت نفسه . وقد ذكرت اثنتي عشرة مسألة كان اللقاني فيها موضحا لعبارة ابن هشام .

5- استدرك اللقاني على ابن هشام، فقد حاول أن يكمل بعض ما فات ابن هشام أن يذكره ، أو قد ذكر شيئا فيه زيادة أو ما شابه ، فنجد اللقاني في هذا الحال مستدركا عليه . أو أحل ابن هشام في صياغة العبارة فيأتي اللقاني ويذكر عبارة غير هذه العبارة ، وقد عرضت لهذا الجانب ثمان مسائل كان اللقاني فيها مستدركا على ابن هشام .

6- اهتم اللقاني بالأصول النحوية المعتمدة وهي السماع والقياس والاستصحاب والاجماع وكذلك العلة ، وكان يورد هذه الأدلة ويستعملها في تعليقاته .

7- عضد آرائه بالحاشية بمصادر السماع فكان يستشهد بالآيات القرآنية ، وقد ذكرت في البحث ثلاث مسائل له قد استشهد فيها بالآيات القرآنية .

8- وكذلك اهتم بالحديث الشريف أحد مصادر السماع ، استند الى هذه الأحاديث وقوى بها رأيه في التعقيب على كلام ابن هشام ، وقد ذكرت أربع مسائل قد استشهد فيها اللقاني بالحديث الشريف.

9- الشعر من مصادر السماع التي اهتم بها النحويون ، فكثيرا ما كان يستشهد اللقاني بالشعر لأنه مصدر مهم في تأصيل القواعد النحوية ، وقد ذكرت تسع مسائل قد استشهد اللقاني فيها بالشعر .

10- القياس وهو أيضا من الأصول التي اعتنى بها اللقاني وقوى به كلامه ، فكثير من المسائل التي علق عليها كان يلجأ الى القياس فيها ، وقد ذكرت ثماني مسائل قد استند فيها الى القياس .

11- ومن الاصول المعبرة أيضا الإجماع ، فقد اهتم اللقاني بهذا الأصل وعبر عنه ب (اتفقوا) وغيره من العبارات المماثلة ، وذكرت ست مسائل قد اعتمد اللقاني فيها على الاجماع .

12- الإستصحاب وهو أيضا من الأصول ، عضد اللقاني آرائه وكلامه بهذا الأصل ، وقد ذكرت خمس مسائل استند اللقاني فيها الى الاستصحاب .

13- اهتم اللقاني بالعلة فكانت بعض المسائل التي يعلق عليها يلجأ الى العلة ، فيعمل ما يذهب اليه ابن هشام ، وقد ذكرت تسع مسائل كان اللقاني فيها معللا .

14- تعدد الأوجه النحوية أيضا اهتم اللقاني بهذا الجانب فكان يذكر آراء ويعضد كلامه بآراء العلماء وقد ذكرت ثلاث مسائل فيها تعدد الأوجه النحوية

السماع

المطلب الأول : الشاهد القرآني .

المطلب الثاني : الشاهد الشعري والشواهد الأخرى

السماع لغة:

السماع لغة : "السماع: ما سمعت به فشاع وتكلم به. وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع. والسماع: الغناء. والمسموعة: المغنية"¹

اصطلاحا : "يريدون به خلاف القياس ,وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس عليه, يقال :هذا سَمَاعِيّ نسبةً إلى السماع؛ فقد عرفه الجرجاني في معجمه وقال : " وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كَلِيَّة مشتملة على جزئياته"²

"السماع هو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته من العرب، ويشمل ذلك كلام الله تعالى، وكلام نبيه، وكلام العرب الفصحاء قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين"³ ويكون هذا السماع على ثلاثة أنواع:

1. من القرآن الكريم.

2. ومن الحديث النبوي الشريف.

3. ومن كلام العرب شعر أو نثر.

ولا يُشترط في قائله أن يكون مسلمًا، فالعبرة بالفصاحة لا بالدين.

ويجب في كل نوع من هذه الأنواع أن يكون ما نُقل ثابتًا صحيحًا حتى يُحتج به في اللغة"⁴

"والسماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنة، عرفه ابن الأنباري (ت 328هـ) بقوله: (اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذًا في كلامهم نحو الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) كما حكى اللحياني"⁵

"أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه.

ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء"⁶
"قبل الحديث عن مفهوم السماع في كتاب أبي علي الفارسي (ت 377هـ)

، يحسن بنا أن نتعرف على معنى السماع عنده؛ فقد نقل ابن جني عنه قوله:

“الفرض فيما ندونه في هذه الدواوين ونثبته في هذه القوانين، إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع.”

ومن خلال هذا النص يتضح أن القياس، مهما تنوعت وجوهه، لا يمكن أن يغني عن أبي علي عن الظاهرة اللغوية المتمثلة في السماع، فهو الأصل الذي تُبنى عليه اللغة، والمرجع الذي يُرجع إليه عند الاختلاف.

أما ابن جني (ت 392 هـ) ، الذي عُرف بشدة اتباعه لنهج أستاذه أبي علي، فقد قدّم السماع على القياس في عدد من أقواله، فقال:

“أعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشدّ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. فإن كان الشيء شاداً في السماع مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.”

وقال أيضاً:

“وإن شدّ شيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.”

يتبين من ذلك أن السماع عند أبي علي الفارسي وتلامذته لا يقل أهمية عن القياس، بل إن أبا علي جعل من القياس وسيلةً يُستأنس بها ليلحق غير الفصيح بالفصيح، وليقرب لغة المتعلمين من لغة العرب الأصلية.

ويُعدّ الاستشهاد جزءاً أساسياً من مفهوم السماع، وتتنوع مصادر الاستشهاد عندهم إلى ما يأتي:

أ- القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

ب- الشعر العربي.

ج- النثر، كالأمثال والأقوال المأثورة⁷

مصادر السماع

“في السماع

وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت

الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت.

الاستدلال بالقرآن

"أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء ببناء الخطاب بقراءة (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا) [يونس: ٥٨] ، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة (وَلتَحْمِلْ خَطَايَكُم) [العنكبوت: ١٢] واحتج على صحة قول من قال: إن (الله) أصله (إله) بما قرئ شاذاً (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ) الزخرف⁸ "وقد برهن العلماء بأدلة كافية، شافية وافية، بأن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته كل الوثوق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلم يدخله الوضع أو التجريف أو التزوير، وقد نقل نقلاً متواتراً بخلاف الحديث واللغة والشعر. وهو يعتبر «أقدم أثر من آثار النثر العربي، ، ، ، وصدق مرآة للعصر الجاهلي، ، فهو «أقدم نص يمكن أن نطمئن إليه في الاستشهاد في المسائل النحوية، واستخراج الشواهد الفصيحة الصحيحة منه ، لانه يعتبر المصدر الأول والأفضل للدراسات النحوية واللغوية .

اما آراء علماء اللغة وائمة النحو فيه ، فقد اتفقت كلمتهم - على اختلاف مذاهبهم النحوية - على أنه الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الفصيحة . وقد كان بإمكان العلماء ، وهذه آراؤهم فيه ان يعتمدوه مصدراً أول في استقاء الشواهد منه ، ولو فعلوا لما جاءت قواعدهم مضطربة متناقضة ، ولكن النحاة لم يستفيدوا الفائدة المرجوة في الاستشهاد ، اذ اعتمدوا اعتماداً كلياً على الشعر لاسيما الجاهلي منه بما فيه من عيوب واسقام مر ذكرها⁹

"يلاحظ أن مصادر السماع تختلف في قوتها وأهميتها من حيث درجة الاحتجاج بها؛ فالقرآن الكريم يُعدُّ المصدر الأول والأقوى، إذ لم يُقَيَّد الاستشهاد به بأي شرط، وكان محور الدرس اللغوي وهدفه الرئيس. ومن أجل خدمته نشأت العلوم العربية جميعها، فهو الأصل الذي انطلقت منه هذه العلوم، والغاية التي تعود إليها، لما يتميز به من التوثيق والدقة والصحة التي تفوق سائر المصادر الأخرى.¹⁰

"القرآن الكريم: وهو أعلى الأدلة سنداً، وأقواها حجةً، وأصحها دليلاً، وقد استشهد اللقاني (ت 958 هـ) بالقرآن الكريم في مواطن متفرقة من حاشيته، وحاز استشهاده به القدر الأكبر من بين الشواهد الأخرى، وفي استشهاده

بالقرآن الكريم لم يخرج عن القراءات المتواترة ، ولم يسم من أصحاب هذه القراءات سوى أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)¹¹

قول ابن هشام :

"فصل: وللخبر ثلاث حالات:

إحداها التأخر، وهو الأصل ك (زيد قائم، ويجب في أربع مسائل إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين نحو : (زيد أخوك)"¹²

تعليق اللقاني :

" قوله: (زيد أخوك يرد عليه قوله تعالى : (فما زالت تلك دعواهم) حيث جَوَّرَ فيه كون (تلك)

اسمها و (دعواهم) خبراً، وعكسه ، كما سيجيء، وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس"¹³

قول ابن هشام :

"مسألة - لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفتم همزة المكسورة، نحو: (أتخذناهم سخرى) (أستغفرت لهم) وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر"¹⁴

تعليق اللقاني :

قوله : ("أتخذناهم" كأنه على غير قراءة أبي عمرو، وأما على قراءته فإنها بكسر الهمزة على الإخبار صفة لـ (رجالاً)"¹⁵

قول ابن هشام :

"ويؤخر اللقب عن الاسم ك "زيد زين العابدين ، ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً أو كانا بالعكس أتبعنا الثاني للأول"¹⁶

تعليق اللقاني :

" قوله : (أتبعنا الثاني للأول .. إلخ) يعني وتمتنع الإضافة؛ لأنها لا تكون إلا بين لفظين مفردين بالفعل أو التأويل، أي (نفع)، فلا يجوز بين مركبين إضافيين، ولا بين مركب ومفرد، ولوقيل بجوازها في ذلك نظراً لإفراد المعنى كما في : هذا حَبُّ رُمَانِكِ (كان له وجه، فتأمله"¹⁷

- الحديث النبوي الشريف :

" كان المظنون أن يكون حديث رسول الله مصدراً من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن الكريم في حجيته ، كما كان كذلك في أصول الفقه ، ولا تعلم فيه

خلافاً عندهم ، بل هم يرجعون السنة إلى الكتاب من وجهين :

أحدهما : توجيه القرآن الكريم ، في كثير من آياته ، إلى العمل بالسنة واستنباط الأحكام منها ، ومن ذلك قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا

الرسول وأولى الأمر منكم) وقوله تعالى : (وأطيعوا الله والرسول) ، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) وقوله تعالى : وما أتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا)

ثانيهما : ورود السنة مبينة لكتاب الله ، بدليل قوله جل وعز : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) ، فالسنة مبينة للكتاب الكريم مفصلة لمحملة لكن كثيراً من أئمة النحاة ، متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول ، تستنبط منه القواعد ، وتقرر الأحكام ، حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام¹⁸

"يُعدّ الحديث النبوي الشريف المصدرَ الثاني بعد القرآن الكريم في الاستشهاد اللغوي؛ غير أنّ علماء اللغة لم يُكثروا من الاستشهاد به كما أكثرُوا من الاعتماد على القرآن وكلام العرب الفصحاء. وقد أولى أبو علي الفارسي عنايةً كبيرة بالحديث، فاستشهد به في مواضع كثيرة، وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني، الذي عدّه أحد المصادر الأساسية للسمع اللغوي."¹⁹

الأحاديث التي علق عليها اللقاني في الحاشية

قول ابن هشام (ت 761 هـ) :

"كالحديث: «خمس صلوات كتبهن الله»

تعليق اللقاني

قوله : (كتبهن الله يحتمل أنه خبر ، وأنه نعت لـ (صلوات) والخبر قوله : (في اليوم واللييلة) ، وهذا أولى من الأول ، إذ يلزم عليه أن في اليوم متعلق بـ (كتب) ، والكتب وهو الفرضُ سابق على اليوم واللييلة ، لوقوعه ليلة الإسراء²⁰

قول ابن هشام :

"وفي الحديث : "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم"

تعليق اللقاني :

قوله : (حديثو عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام: يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته) انتهى، فقولك: (في عهد فلان علي) حذف مضاف، أي زمن عهده، أي لقيه وإدراكه، أو لا حذف فيه، على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه، إذ زمنه لقيته وأدركه ، فهو من إطلاق المصدر على الفاعل على الثاني، ومعنى (عهد بكفرهم أن قومها لقوا الكفر وأدركوه، أي وصلوا إليه، وذلك كناية عن اتصافهم به، ومعنى أن ذلك حديث : أي قريب لا تحدث أي موجود بعد العدم، يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام: لولا عهدهم بالإسلام قريب، أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضاً. فتدبر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

على أن الأقرب أن العهد هو العلم ، وإضافته العهد إلى ضميرهم . المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول، وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدر، والأصل: لولا قومك حديث انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة "21

قول ابن هشام :

"وقولهم : (النَّاسُ مُجَزُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير

تعليق اللقاني :

قوله: (بأعمالهم) فيه حذف مضاف ، أي بجنس أعمالهم، إذ الأعمال مجازاً عليها لا بها .

قوله:

(أي: إن كان عملهم خيراً) لا يتعين ذلك؛ الجواز تقدير: إن عملوا.

قوله: (إن كان في عملهم.. إلخ) فيه أمران: الأول : تقدير الجزاء مضارعاً مقروناً

بالفاء، والثاني : أن تقدير في عملهم منظور فيه بأن الخير جزاء الخير الذي في العمل، لا العمل الذي فيه خير ، كما هو المتبادر"22

قول ابن هشام :

"الثالث : أنه لا بد منه فإن ظهر في اللفظ نحو "قَامَ زَيْدٌ وَالزَّيْدَانُ قَامًا" فَذَلِكَ وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ رَاجِعٌ : إما لمذكور كـ " زَيْدٌ قَامَ " كما مرَّ ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث " لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ " أي : ولا يشرب هو أي الشارب أو لما دَلَّ عليه الكلام"23

تعليق اللقاني :

"قوله: (حين يزني الأقرب أنه ظرف لمؤمن، أي لا يزني وهو مؤمن حين يزني، لا ليزني، إذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته للعلم الضروري بذلك، إلا أن في تقديم الظرف على واو الحال شيئاً؛ لأن واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ما في حيزها"24

"قوله: (أي: الشارب قد يقال: إن الزاني في قوله : (لا يزني الزاني) نعت للمؤمن محذوفاً، فالضمير في (يشرب) يرجع إليه مجرداً عن صفة الزنا، أي لا يشرب هو أي المؤمن"25

"قوله: (لما دل عليه أي بقرينة السياق؛ إذ ذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل (بلغت) ضمير الروح"26

النحاة ولغة الشعر :

" أول شيء كان يهتم النحوي في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها ، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها عن أحد مصدرين :

1 - الأعراب الفصحاء.

٢ - الرواة الثقاة عن الأعراب.

وأحيانا نرى النحوي يسلك السبيل الى المصدرين كليهما ، ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة

أما المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية ، وربما نزل إلى المدينة فلقد كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر ، وديوانه الموثوق به ، حمل سكانها على ألسنتهم غر القصائد ، وأنشدوه في الحواضر ، ولما آل المجتمع الاسلامي إلى واقعه اللغوي بعد الفتح ، واضطر العلماء الى تععيد العربية واستنباط أصولها ، صار الاعراب خاصة مصدراً أصيلاً للشعر العربي الفصيح ، ومرجعاً يرجع إليه في فهمه وتذوقه وتقويم اعوجاجه ، وتوثيق روايته .

و من أجل ذلك نرى سيبويه يعتمد عملية التوثيق هذه اعتماداً تاماً ، فيصرح في كتابه بأنه سمع ما يستشهد به من الأعراب الفصحاء ، كأن يقول : كذا سمعنا العرب تنشده ، أو سمعته من العرب ، أو : وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به ، أو : سمعناه ممن يوثق بعربيته ، أو الخ .. وكذلك كان يفعل الفراء من نحاة الكوفة ، إذ كان يلزم أعراباً فصحاء، ذكرهم ابن النديم وعدهم من الأعراب الذين نقلت عنهم العربية ، وهم أبو ثروان ، وأبو الجراح وأبو زياد ، الى جانب الفقعسي ، والحارثي ، والقناني ، وأحياناً لا يسمى واحداً من هؤلاء كأن يقول : أنشدني بعض ربيعة ، أو بعض بني عامر ، أو أسد ، أو عقيل ، أو أنف الناقة²⁷

" يتناول هذا النص مسألة اختيار النحاة واللغويين العرب لمصادرهم اللغوية، حيث لم يعتمدوا على لهجات جميع القبائل العربية، بل انتقوا منها ما تميز بالفصاحة والصفاء وفق معايير دقيقة. وقد نقل الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه المزهري علوم اللغة نصاً عن أبي نصر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف، يوضح فيه القبائل التي استمدت منها اللغة العربية الفصحى.

يذكر الفارابي (ت 339 هـ) أن قريش كانت أصفى العرب لسائناً وأجودهم اختياراً للألفاظ، إذ امتازت لغتهم بسهولة النطق، وجمال الوقع في السمع، ووضوح الدلالة على المعنى. كما يبيّن أن القبائل التي اعتمد عليها العلماء في نقل اللغة وضبطها هي: قيس، وتميم، وأسد، فهؤلاء كان عنهم معظم ما جُمع من اللغة. وأخذ شيء كذلك من هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. أما سائر القبائل، وخاصة الحضر وسكان الأطراف المجاورين للأمم الأخرى، فلم يُؤخذ عنهم شيء.²⁸

قول ابن هشام :

"ك (غلام) و (وثوب)، ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات، والإشارات، وكغير (أي) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام"²⁹
تعليق اللقاني:

قوله : (كالمضمرات) لم يعتد بالإضافة في قوله : فإياه وإيا الشّوات³⁰

قول ابن هشام :

"وَهَازِيْن - أَى مُسْرِعِيْن - ضَعِيْفٌ لِلتَّعْرِيْفِ، وَلَأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْضُوعَ لِلتَّكْثِيْرِ لَمْ يَتَّبِعْ فِيْهِ غَيْرُ كَوْنِهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَتَجْوِيْزُ الْأَعْلَمِ فِي (هَذَا ذَيْكَ) فِي الْبَيْتِ الْوَصْفِيَّةِ مُرَدُّوْدٌ لِّذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ فِيْهِ وَفِي أَخْوَاتِهِ : إِنْ الْكَافُ لِمَجْرَدِ الْخَطَابِ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ) مُرَدُّوْدٌ أَيْضًا ؛ لِقَوْلِهِمْ : (حَنَانِيْهِ) وَ(لِي زَيْدٍ)،

تعليق اللقاني :

قوله : لقولهم: حنانيه، ولي زيد) قد يقال : إن الهاء والظاهر في ذلك مثلهما في (إيأه وإيا الشوات)، فما كان جواباً فيهما فهو جوابنا "31

قول ابن هشام :

"إِحْدَاثُ الْجَرِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْفِظِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ نَحْوُ : (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ بِلِ الْمُرَادِ بِهِ الْكَسْرَةُ الَّتِي يَحْدُثُهَا عَامِلُ الْجَرِّ"32

"قوله: (لأنه قد يدخل إشارة إلى وجوب اطراد العلامة ، بمعنى)) أنها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة له ، وإن لم يجب انعكاسها ، أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفائها، بخلاف التعريف، فإنه يجب فيه الاطراد والانعكاس حدًا كان أو رسمًا، أي تعريفًا بالخاصة.

والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم : أن التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الأمران ، والتعريف بالعلامة تعريف بقولك : الاسم مثلا : يعرف بالجر مثلا، فقولك مثلا: الاسم ما يقبل الجر غير صحيح ، وقولك: يعرف الاسم بالجر صحيح، ثم الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله: مَا لِيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

إذ قوله : (مِنْ أَنْ قُمْتُ) مدخول (من) اسم تأويلاً"33

قول ابن هشام :

"إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَفْعَالٌ فَأَنهَا أُلْزِمَتْ النَّقْصُ وَهِيَ : فَتَى وَزَالَ وَلَيْسَ. فصل: تختص ((كان)) بأمر، منها جواز زيادتها"

تعليق اللقاني :

"قوله: جواز زيادتها إما بأن لا تفيد شيئاً إلا محض التأكيد، وهذا يدل على زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله:

عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ

وإما بأن تدل على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيداً.

قال الرضي (ت 686 هـ): ففي تسميتها زائدة نظر؛ لما ذكرنا فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازاً؛ لعدم عملها، وإنما جاز أن لا تُعملها مع أنها غير زائدة؛ لأنها كانت تعمل لدلالاتها على الحدث المطلق، لا لدلالاتها على الزمان الماضي؛ لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، فإذا جَرَدَتْهَا عنه لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً.. وذكر السيرافي (ت 406 هـ) أن فاعلها مصدرها، أي كان الكون، وهو هوس .. ، ومذهب أبي علي أنها لا فاعل لها على ما اخترنا، فعلى هذا قول الفرزدق: فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ (كانوا فيه ليست زائدة ، كما قال المبرد لثبوت فاعلها، بل (لنا) خبرها ، أي: جيران كرام كانوا لنا، وقال سيبويه : زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجزء منها، والأول أولى؛ لإفادتها معنى، وعملها لفظاً... وتقع الزائدة في الحشو كثيراً، وفي الأخير على رأي نحو : حضر الخطيب كان . انتهى"34

قول ابن هشام :

"قوله: (فَحَرَّتْ) لا يخفى أن تقدير (فخرت) يورث في التركيب ركاقة، وفي الرابع : أن تُحْدَفَ مع مَعْمُولَيْهَا وذلك بعد "إِنْ" في قولهم "أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا" أي: إن كنت لا تفعل غيره ، ف (ما) عوض، ولا النافية للخبر"35

تعليق اللقاني :

"قوله: (أي: إن كنت لا تفعل غيره لا حاجة إلى هذا التكلف الذي ليس فيه دليل ، إذ الظاهر أن (ما) زائدة لتأكيد (إن) الشرطية، و (لا) نافية للفعل المقدر، و (لا) والذي نفته هو الشرط في (إما) أداة شرط مؤكدة ب (ما)، نظيرها (إما) الشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة مسبوقة عليه مثل ذلك في التقدير قوله: فَطَلَّقَهَا فَلَسَّتْ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقًا الْحُسَامُ"36

قول ابن هشام :

"الاسم وهو ضعيف الثالث : أن تُحْدَفَ وحدها بعد ((أن)) المصدرية وذلك كثير في نحو (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ) (أصله : انطلقت لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا"37

تعليق اللقاني :

"قوله: (أصله: انطلقت .. إلخ) هذا تكلف من دون دليل؛ لأنه من الممكن أن يقول (أما) تنوب عن اسم الشرط وفعل الشرط، والأصل فيها مهما تذكره منطلقاً، أي: في حالة ذكر الانطلاق انطلقت ، فعندما تم حذف فعل الشرط، أي: (تذكر) وحده انفصل الضمير ايضاً ، و (منطلقاً) ليس خبراً لكان بل حال ، وهذا نظير ما أجازوه في (أما عالماً فزید عالم)، أي: مهما يذكر شخص في حال كونه عالم، أي مذكور بالعلم فزید عالم، ويدل على ما اخترناه مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو :

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الصَّبْعُ

فإنه يناف لما قدره "38

قول ابن هشام :

"فصل : و في خبر "ليس" و "ما" تزداد الباء بكثرة نحو : " أليس الله بكاف عبده " و ما الله بغافل"39

تعليق اللقاني :

"قوله: (و (ما)) مقتضاه أنها لا تزداد بعد المهمله، قال الرضي: «قالوا: ونحو قوله:

لَوْ إِنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً
وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ

دليل على جواز تقدم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب دون المرفوع، وعلى هذا بنى أبو علي ، والزمخشري ، امتناع دخولها على خبر (ما) التميمية، وأجازه الأخفش، وهو الوجه؛ لأنها تدخل بعد (ما) المكفوفة ب(إن) اتفاقاً نحو : ما إن زيد بقائي انتهى"40

قول ابن هشام :

"فصل: في (ما) ولا وولات وإنّ العاملات عمَل لَيْسَ والتي تشبهها

أما الحجازيون فأعمَلُوا((ما)).

ولأعمالهم إياها أربعة شروط :

أحدها : أن لا يقترن اسمها بـإن الزائدة

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا فلذلك وجب الرفع في : "وما أمرنا إلا

واحدة"41

"قوله : (نفي خبرها) إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره،

فإذا وجد صح العمل فيه، وإن انتقض في غيره من المتعلقات به فإنما يبطل

عمل في ذلك الغير، كما في: وما زيد قائماً إلا في الدار ما زيد قائماً بل قاعد،

، ونظيرها في ذلك قوله:

إِنَّ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ"42

قول ابن هشام :

"المبتدأ: اسم أو بمنزله، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزله، مخبر عنه،

أو وصف رافع لمكتفى به، فالاسم نحو : (الله ربنا)، والوصف نحو : أقائم

هذان، وخرج نحو (نزال) فإنه لا وصف عنه ولا مخبر"43

تعليق اللقاني :

"قوله: (وخرج) قد يقال: التعريف منقوض بمجرد (رب) في نحو: (رُبَّ رجل صالح عندي)، فإنه مبتدأ مخبر عنه بالظرف مع أنه مقرون بحرف معنى عامل، و(بغير) في نحو قوله:
غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ
يُنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
فإنها مبتدأ لا مخبر عنه، ولا وصف رافع، إذ الوصف الرفع هو المضاف إليه، وهو (مأسوف) فتدبر، وانظر ما في المغنى في حرف (غير) من أعراب البيت"44

الخاتمة

السماع والاحتجاج اللغوي.

- 1- السماع أصل الاستدلال اللغوي: هو المصدر الأول لاستخلاص القواعد، ويُقدّم على القياس؛ لأن ما نُقل عن العرب الفصحاء أصدق في الدلالة على استعمالهم .
- 2- منهج اللقاني في السماع: اعتمد على القرآن الكريم والحديث الشريف أساساً للاستشهاد، ففسّر القراءات ووجهها نحوياً، جامعاً بين النصوص الشرعية والتحليل اللغوي الدقيق.
- 3- اهتم اللقاني في مصادر السماع، فقد استعمل كل مسائل السماع أثناء التعليق على كلام ابن هشام، فقد لجأ إلى الاستدلال بالقرآن وكذلك بالحديث الشريف و بالشعر العربي الفصيح وغيره .

المستخلص باللغة الإنكليزية

1- ' ma watadqiq tahqiq eatiqih ealaa fi hashiatih aldiyn nasir akhadh qalah abn hisham , fanajiduh taratan yuafiq wataratan 'ukhrra yuearid abn hisham wadha lam yakun kadhalik fayaqif mawqif almuadah aw almustadrik .

2- faqad wafaq alliqani aibn hisham fi kathir min almasayil hayth kan yurid ealaa eibarat aibn hisham ma yarudu aw yushakil ealayha , fataratan yujib eanh libayin sihat qawl abn hisham , 'ay kan muafiqan liqawlih , waqad 'awradat eashrat masayil nahwiatan wafaq alliqani fiha abn hisham .

3- waqad waqaf allaqani mawqif almuadah walshaarih lieibarat aibn hisham fi aghlab taeliqatih , fakan muhtamana kathiran fi siaghat aleibarat wadalalat allafz ladaa aibn hisham , wakan muayidan wamuadihan fi alwaqt nafsih . waqad dhakarath aithnatay eashrat mas'alatan kan alliqani fiha muadihan lieibarat aibn hisham .

4- lam yakun alliqani muafiqan likalam aibn hisham fahasb , bal rd ealayh aw aetarad fi baed almasayil walaihkam alati dhahab aliaha aibn hisham falam yuafiq ealayha wabayn wajh alsawab eindah . wafi baed almasayil kan yanqad kalam abn hisham baeduh bibaed , mimaa yadulu ealaa astieab alliqani li'aqwal almusanaf wa'iilmamih biha hataa fi kutubih al'ukhrra , waqad dhakarath mas'alat tuadih hadha almaenaa , fadlan ean almasayil aleashrat alati 'adrajatha fi albahth walati kan alliqani qad aetarad fiha ealaa ma qalah abn hisham .

5- amaa aljanib alraabie aladhi kan yaslukuh alliqani hu aliastidrak , faqad ' hawal an yukmil baed ma fat abn hisham an yadhkuruh , aw qad dhakar shayyan fih ziyadat aw ma shabah , fanajid allaqani fi hadha alhal mustadrikan ealayh . aw 'akhal abn hisham fi siaghat aleibarat fayati allaqani wayadhkir

eibaratan ghayr hadhih aleibarat , waqad euridat lihadha aljanib thamani
masayil kan alliqani fiha mustadrikan ealaa abn hisham .

aihtama allaqani bial'usul alnahwiat almueta Barat wahi alsamae walqias -6
walaistishab walajmae wakadhalik aleilat ,wkan yurid hadhih al'adilat
wayastaemiluha fi taelubaqatih .

eadd arayih bialhashiat bimasadir alsamae fakan yastashhid bialayat -7
alquraniat ,waqad dhakarati fi albahth thalath masayil lah qad austushhid fiha
bialayat alqurania .

wakadhalik aihtama bialhadith alsharif ahid masadir alsamae , 'aydan -8
astanad ala hadhih alahadith waquaan biha rayah fi altaeqib ealaa kalam abn
hisham , waqad dhakarati arbae masayil qad austushhid fiha alliqani bialhadith
.

alshier min masadir alsamae alati ahtama biha alnahat , fakathiran ma kan -9
yastashhid allaqani bialshier li'anah masdar muhimun fi tasil alqawaeid
alnahwiat , waqad dhakarati tise masayil qad astashhid allaqanimiu fiha
bialshier .

alqias wahu 'aydan min al'usul alati aetanaa biha alliqani waquaa bih -10
kalamah , fakathir min almasayil alati euliy ealayha kan yalja alaa alqias fiha ,
waqad dhakarati thamani masayil qad astanad alliqani fiha alaa alqias .

wamin alasu l almueabirat 'aydan al'ijmae , faqad ahtama allaqani -11
bihadha al'asl waeabar eanh b atafaquu waghayrah min aleibarat
almumathilat , wadhukirat sita masayil qad aetamad alliqani fiha ealaa
alajjima .

aliastishab wahu 'aydan min al'usul , eadd alliqani arayih wakalamuh -12
bihadha al'asl , waqad dhakarati khams masayil aistanad alliqani fiha alaa
aliaistishab .

ahtama allaqani bialeilat fakanat baed almasayil alati yuealiq ealayha -13
yalja alaa aleilat , fayuealil ma yadhab aliah abn hisham , waqad dhakarati
tise masayil kan allaqani fiha muealilan .

taedadud al'awjuh alnahwiat 'aydan aihama alliqani bihadha aljanib -14
fakan yadhkur ara' wayaedid kalamuh bara' aleulama' waqad dhakarath
thalath masayil fiha taedadud al'awjuh alnahwia

الحواشي

- 1 : لسان العرب لابن منظور / ج 8 ص 165
- 2 : معجم التعريفات للجرجاني / ص 105
- 3 ينظر : المصدر نفسه : 105 .
- 4 : الاقتراح في أصول النحو / السيوطي / ص 39
- 5 : أصول النحو العربي / محمود احمد نخلة / ص 31
- 6 : الاقتراح في أصول النحو / السيوطي / ص 39
- 7 : التكملة للفارسي / ص 110
- 8 : ينظر الاقتراح في أصول النحو / السيوطي ص 39-40
- 9 : الشواهد والاستشهاد في النحو / عبدالجبار النائلة ص 200-201
- 10 : اجتهادات ابن جني في أصول النحو ي الخصائص / رشيدة مصلاحي ص 83
- 11 : حواش على توضيح الالفية / خالد / ص 53
- 12 : حواش على توضيح الالفية / خالد / ص 53
- 13 : حواش على توضيح الالفية / ناصر الدين اللقاني / ج 1 ص 542
- 14 : المصدر نفسه / ج 1 / 542 .
- 15 : المصدر نفسه / ج 4 ص 370
- 16 : المصدر نفسه / 4 / 370 .
- 17 : : المصدر نفسه / ج 1 ص 429
- 18 : ينظر أصول النحو العربي / محمود نخلة ص 46-47
- 19 : اجتهادات ابن جني في أصول النحو ي الخصائص / رشيدة مصلاحي ص 83
- 20 : ينظر حواش على توضيح الالفية / ناصر الدين اللقاني / ج 1 ص 527
- 21 : : المصدر نفسه / ج 1 ص 559

- 22 : المصدر نفسه / ج2ص7
23 المصدر نفسه / ج2ص7
24 : المصدر نفسه / ج2ص7
25 : المصدر نفسه / ج2ص7
26 : المصدر نفسه / ج2ص172
27 : أصول النحو العربي / محمد خير الحلواني ص38-40
28 : اجتهادات ابن جني في أصول النحو ي الخصائص / رشيدة مصلاحي ص83
29 : ينظر حواش على توضيح الألفية / ناصر الدين اللقاني / ج3ص120
30 : ينظر حواش على توضيح الألفية / ناصر الدين اللقاني / ج3ص120
31 : المصدر نفسه / ج3ص133
32 : المصدر نفسه / ج3ص133
33 : المصدر نفسه / ج1ص163
34 : المصدر نفسه / ج2ص5
35 : المصدر نفسه / ج2ص5
36 : المصدر نفسه / ج2ص9
37 : المصدر نفسه / ج2ص9
38 : المصدر نفسه / ج2ص8
39 : المصدر نفسه / ج2ص8
40 : المصدر نفسه / ج2ص17
41 : المصدر نفسه / ج2ص17
42 : المصدر نفسه / ج2ص11
43 : المصدر نفسه / ج2ص11
44 : المصدر نفسه / ج1ص515

قائمة المصادر والمراجع

- 1- أصول النحو العربي، د. عبد الفتاح الحلواني، 2001م، دار الفكر العربي
2- اجتهادات ابن جني في أصول النحو، د. رمضان عبد التواب، 1986م، مكتبة الخانجي – القاهرة
3- الاقتراح في أصول النحو (محقق)، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 1427هـ / 2006م، دار البيروتية – دمشق
4- التكملة، أبو علي الفارسي، 1981م، دار الفكر – بيروت

- 5- حواش على توضيح الألفية، ناصر الدين اللقاني، دار الفكر – بيروت
6- الشواهد والاستشهاد في النحو، د. أحمد أحمد بدوي، 1979م، مكتبة الأنجلو المصرية
7- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت
8- معجم التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية – بيروت

9-خالد الصاعدي (رسالة في أصول النحو)، د. خالد بن محمد الصاعدي، —، جامعة الملك سعود